الدورة الإنتخابية الثالثة
السنة التشريعية الأولى
الفصل التشريعي الثاني

محضر جلسة رقم (١١)الخميس (٢٠١٥/٢/١٢) م

عدد الحضور: (٢١٢) نائباً.

بدأت الجلسة الساعة (١١:٣٥) صباحاً.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

بسم الله الرحمن الرحيم

نيابةً عن الشعب نفتتح الجلسة الحادية عشرة من الدورة الانتخابية الثالثة، السنة التشريعية الأولى، الفصل التشريعي الثاني. نبدؤها بقراءة آيات من القرآن الكريم.

- النائب ضياء محي خلف الدوري:-

يتلو آيات من القران الكريم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

قُدم بيان إلى رئاسة المجلس ووافقت عليه وهو يتعلق بالإحداث الأمنية في مدينة الشعلة.

- النائب حيدر عبد الكاظم نعيمه الفوادي:-

يقرأ بياناً حول الإحداث الأمنية في مدينة الشعلة.(مرافق)

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أيضاً قُدم بيان من رئيس لجنة التعليم العالي يتحدث فيه عن نشاطات اللجنة وبهذه المناسبة نود القول أن رئاسة المجلس وفي ضوء مناقشاتها لجدول الأعمال إرتأت أن يوضع على جدول الأعمال في كل يوم تقرير للجنة يقرأ أمام المجلس يبين أنشطة اللجنة والتشريعات القانونية المتعلقة بها وإستراتيجيتها ورؤيتها وما يتعلق بالإشكاليات التي تمر بها وسيكون يوم السبت القادم وفي بداية جدول الأعمال تقرير لجنة الأمن والدفاع يتلى من قبل اللجنة أمام المجلس، ويوم الاثنين القادم تقرير للجنة العلاقات الخارجية أيضاً يتلى أمام المجلس ثم تتوالى اللجان بالترتيب وستعطى فرصة أيضاً للجنة التعليم العالي التي أعدت تقريرها قبل ذلك وأيضاً لجنة الصحة واللجان المختصة بهذا الإطار. من يوم السبت سوف نبدأ بإعطاء فرصة لكل لجنة بالحديث عن تفاصيل أعمالها وأنشطتها ورؤيتها في هذا الإطار.

- النائب محمد ناجي محمد العسكري (نقطة نظام):-

نقطة النظام هي المادة (٤٣) من النظام الداخلي، نحن قدمنا طلب وكان المبلغ المقدم هو (٦) تريليون للحشد الشعبي ولكن فوجئنا أن اللجنة المالية وضعا (١) تريليون، لذا أرجو من رئيس اللجنة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هذه ليست نقطة نظام، وإذا كان هنالك مجال للإعتراض توجد وسائل يمكن الاعتراض عن طريقها على التشريع الذي شرع، ونحن يوجد لدينا جدول أعمال يوجد فيه تصويت.

- النائب محمد ناصر دلي الكربولي (نقطة نظام):-

نقطة النظام المادة (٨٠) من الدستور التي تقول (التوصية إلى مجلس النواب بالموافقة على تعيين وكلاء الوزراء والسفراء وأصحاب الدرجات الخاصة ورئيس أركان الجيش ومعاونيه ومن هو بمنصب قائد فرقة فما دون).

- السيد رئيس مجلس النواب:-

نقطة النظام تتعلق دائماً بسير عمل المجلس، من كانت لديه اعتراضات على أداء جهة تنفيذية أو مخالفة أو سياق يقدم طلب حتى يدرج على جدول الأعمال ويأخذ مجراه الطبيعي.

- النائب محمد ناصر دلي الكربولي (نقطة نظام):-

منذ أكثر من أربعة أشهر والحكومة لحد الآن تمارس الوكالات وغير الوكالات وبالتالي.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

قدموا طلب حتى يؤخذ بالإعتبار في هذا الإطار.

- النائب محمود صالح عاتي الحسن (نقطة نظام):-

في الجلسة الماضية ومن خلال سير عمل اللجان تحدثتم بأنه هناك (٩٠) قانون في اللجنة القانونية وعند مراجعة اللجنة القانونية تبين انه ليست لديها سوى (٧) قوانين متأخرة من أصل (١١) قانون اختصاص أصيل للجنة القانونية، وقد أنجزت كافة القوانين باستثناء الـ(٧) وأهمها الـ(٣) التي ذكرت وهي قانون للمحكمة الاتحادية والمجلس الاتحادي وقانون الأحزاب، أما ما تبقى من (٢١) قانون الخاصة أو تشترك مع اللجان فقد أنجزتها جميعها ولم يبقَ أي قانون متأخر، اللجنة القانونية أرسلت (٣) أو (٤) قوانين للتصويت لم تدرج في جدول الأعمال، أرسلت (٣) أو (٤) قوانين للقراءة الثانية وأيضاً لم تدرج في جدول الأعمال، فما هو العمل؟ أنا وجهت كتاب إلى رئاسة المجلس للإجابة على الـ(٩٠) قانون حتى يتسنى للجنة تشريعها، فلم أعثر عليها ولم أجدها في اللجنة القانونية راجين بيان ذلك.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

فقط نذكر لكم مسألة انه في الساعة الواحدة من يوم أمس ومن حق السيدات والسادة النواب أن يعترضوا أنهم يطلعوا على جدول الأعمال مبكراً بحسب النظام الداخلي وطالبنا من الدائرة البرلمانية أن تمر على كل اللجان وتسحب منها التشريعات لغرض القراءة الأولى أو الثانية أو التصويت وفي الساعة الواحدة أبلغتنا الدائرة البرلمانية أنه ليس هنالك من أي تشريع جاهز يوضع على جدول الأعمال وإجتهدت رئاسة المجلس بوضع هذه الفقرات حتى انه تجاوزنا فيها موافقة رؤساء اللجان، بكل صراحة نقول، ولكن أرجو أن يكون ذلك محفز لنا حتى نتمم التشريعات الموجودة وستترك فرصة لكل رئيس لجنة أن يعبر عن التشريعات الموجودة ورؤيته في هذا الإطار.

- النائبة نهلة جبار خليفة محسن (نقطة نظام):-

بالنسبة للمادة (٣٧) التي تقول (تعد هيأة الرئاسة جدول أعمال مجلس النواب الأسبوعي بالتنسيق مع رؤساء اللجان المختصة وتقوم بتوزيعه وتبليغ الأعضاء قبل انعقاد الجلسة الأولى بيومين على الأقل) إعتراضي على الفقرة الثانية من جدول الأعمال (التصويت على مشروع قانون تصديق اتفاقية المعدلة للتعاون العربي) نحن لحد الآن لم تعرض علينا فقط على لجنة العلاقات الخارجية، بالنسبة للفقرة رابعاً، أيضاً لم يصل لنا المشروع بشكل رسمي من الحكومة.

- النائب فالح ساري عبد عكاب (نقطة نظام):-

حقيقة ما طرحته جنابك في الجلسة السابقة فيما يتعلق باللجنة المالية، عند مراجعة الـ(٣١) قانون المتأخرة وجدت اللجنة المالية أنه فقط (٧) قوانين هي لجنة رئيسية وهذه الـ(٧) قوانين تم إحالتها إلى هيأة الرئاسة يوم أمس وللأسف الشديد انه ليست هنالك عدم دقة من قبل الدائرة البرلمانية في تحديد أعداد القوانين، حيث وجدت (٣) قوانين متكررة في التسلسلات (٧،١٤،٢٤) وبالتالي نطلب توخي الدقة في مثل هكذا بيانات ومعلومات حتى لا تكون اللجان محرجة أمام الجمهور وأمام الرأي العام.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

الدائرة البرلمانية، بالنسبة للقوانين والمشاريع لكل لجنة الآن توزع للجان حتى تبين مواقفها بشكل رسمي، السادة رؤساء اللجان هذه هي البيانات الموجودة ضمن هذا الإطار.

- النائب ارشد رشاد فتح الله الصالحي:-

بالنسبة للجنة حقوق الإنسان التي أشرت لها جنابك بوجود (١١) قانون متأخر.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيد النائب نحن قلنا كل لجنة.

- النائب ارشد رشاد فتح الله الصالحي:-

فقط أريد أن أقول انه توجد فقط (٣) قوانين متأخرة، قانون ضحايا العدالة، قانون حقوق التركمان، وقانون التظاهر السلمي وبالنسبة لقانون ضحايا العدالة فيه جنبة مالية لذلك نحن ننتظر من الحكومة أن يأتينا، بقية القوانين هي قوانين مشتركة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

إذا تسمح بأن تأخذ هذه الورقة كرئيس لجنة وفيها الـ(١١) مشروع قانون، وأرجو أن تجيبوا عليها.

- النائب مثنى أمين نادر حسين (نقطة نظام):-

نقطة النظام لا تتعلق بمادة في النظام الداخلي وإنما بآية في القرآن بسم الله الرحمن الرحيم((**وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ**))، حقيقة أنا يحزنني و يؤسفني ومعظمكم يشاركني هذا الأمر أنه عندما يقرأ القرآن ليس هناك إنصات وخشوع ولا سكينة ولا تقدير كافي لهذه القراءة وعندما يقرأ مثلاً النشيد الوطني جميعنا نقوم ولا نتنفس إلا أن ينتهي، لكن هذا الإجراء الذي يتم في داخل مجلس النواب لا يليق بمقام القرآن.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

نقطة نظام صحيحة مع عدم المقارنة بين حالة وأخرى. نبدأ بجدول الأعمال، السادة رؤساء اللجان لديهم ملاحظات تُذكر أثناء التقرير الذي سوف تكلف به كل لجنة حتى تقدمه أمام المجلس.

***الفقرة ثانياً: التصويت على مشروع قانون تصديق الاتفاقية المعدلة للتعاون العربي في مجال تنظيم وتيسير عمليات الإغاثة. (لجنة العلاقات الخارجية، لجنة حقوق الإنسان، لجنة المرحلين والمهجرين) تفضلوا.**

- النائب رعد حميد كاظم الدهلكي (نقطة نظام):-

نقطة النظام على الفقرة (ثانياً) وهي التصويت على مشروع تصديق الاتفاقية، لجنة العلاقات الخارجية ولجنة حقوق الإنسان. لجنة الهجرة والمهجرين البرلمانية ليس لديها علم ولم تناقش ولم تجلس أي جلسة نقاش مع اللجان الأخرى ولم نبلغ في هذا القانون لا من هيأة الرئاسة ولا من لجنة العلاقات الخارجية وحقوق الإنسان، نحن مع التصويت ولكن نحن لا نشارك في قراءة التصويت على المنصة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هذا نموذج لتلكؤ اللجان، لأن هذا من ١١/١٦ إتفاقية بمادتين ينبغي أن يتم حسمها، لكن لحد الآن هناك إعتراض من بعض اللجان على عملية التصويت. اللجان المختصة أنا أدعوها وهي لجنة العلاقات الخارجية ولجنة حقوق الإنسان لجنة المرحلين والمهجرين. لجنة حقوق الإنسان. تفضلوا

- النائب حسن خضير عباس شويرد:-

سيدي الرئيس نحن اليوم لا نريد أن نتكلم بهذا الموضوع كثيراً لأنه يأخذ من وقت المجلس ويأخذ من وقت الإعلام ونعطي مادة إعلامية مجاناً للأعلام بشكل واضح للتكلم على مجلس النواب وعلى لجانه ووضعه.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيد النائب أرجوك، الآن لا تستغلون فرصة قراءة المشروع للتصويت للحديث عن مواضيع أخرى، إذا توجد نقطة نظام ممكن الحديث عنها.

- النائب حسن خضير عباس شويرد:-

يقرأ مشروع قانون تصديق الاتفاقية المعدلة للتعاون العربي في مجال تنظيم وتيسير عمليات الإغاثة.

- النائبة اقبال عبد الحسين ابوجري الماذي:-

تقرأ المادة (١) مشروع قانون تصديق الاتفاقية المعدلة للتعاون العربي في مجال تنظيم وتيسير عمليات الإغاثة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

التصويت على المادة (١).

السيدات والسادة النواب التصويت بالالكتروني. نحن قد نعتمد عملية التصويت لتثبيت الحضور. من مجموع (٢٦٠) تمت موافقة (٢٤٤).

(تم التصويت بالموافقة).

- النائبة اقبال عبد الحسين ابوجري الماذي:-

تقرأ المادة (٢) من مشروع قانون تصديق الاتفاقية المعدلة للتعاون العربي في مجال تنظيم وتيسير عمليات الإغاثة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

التصويت على المادة (٢).

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب حبيب حمزة محسون الطرفي:-

يقرأ الأسباب الموجبة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تصويت.

(تم التصويت بالموافقة).

التصويت على قانون تصديق الاتفاقية المعدلة للتعاون العربي في مجال تنظيم وتيسير عمليات الإغاثة بمجمله.

(تم التصويت بالموافقة على مشروع قانون تصديق الاتفاقية المعدلة للتعاون العربي في مجال تنظيم وتيسير عمليات الإغاثة).

***الفقرة ثالثاً: القراءة الأولى لمشروع قانون انضمام جمهورية العراق إلى اتفاقية الأمم المتحدة لحصانات الدول وممتلكاتها من الولاية القضائية.** (لجنة العلاقات الخارجية، اللجنة القانونية) تفضلوا. توزع الاتفاقية على جميع السادة الأعضاء.

- النائب حسن خضير عباس شويرد:-

يقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون انضمام جمهورية العراق إلى اتفاقية الأمم المتحدة لحصانات الدول وممتلكاتها من الولاية القضائية.

- النائب عباس حسن موسى البياتي:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون انضمام جمهورية العراق إلى اتفاقية الأمم المتحدة لحصانات الدول وممتلكاتها من الولاية القضائية.

- النائب لويس كارو بندر منصور:-

يقرأ الأسباب الموجبة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

شكراً. البرلمانية توزع الاتفاقية على اللجان وليس على السيدات والسادة الأعضاء، أولاً لأن الاتفاقية عددها كبير وهذا أيضاً مكلف، فتوزع على اللجان المختصة لغرض الإطلاع عليها.

* **الفقرة رابعاً: القراءة الأولى لمشروع قانون انضمام جمهورية العراق إلى دستور المنظمة الدولية للهجرة،** (لجنة العلاقات الخارجية، لجنة المرحلين والمهجرين) تفضلوا. قبل ان تبدأ لجنة المرحلين أيضاً تنضم.

- النائب رعد حميد كاظم الدهلكي:-

يقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون انضمام جمهورية العراق إلى دستور المنظمة الدولية للهجرة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

قبل أن نبدأ بالفقرة خامساً سوف نثبت حضور السيدات والسادة النواب، أماكنكم.

مجموع الحضور (٢٦٩).

- النائبة حمدية عباس محمد الحسيني (نقطة نظام):-

بالنسبة لمشروع القانون الذي تمت قراءته أنا أبين لأعضاء مجلس النواب أنا أرفض التصويت والاستمرار بتشريع هذا القانون للأسباب التالية. لا يجوز الاستمرار بالتشريع ما لم يتم التصويت أولاً على فكرة الاستمرار به أو لا.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

فيما لو كان هناك معترض.

- النائبة حمدية عباس محمد الحسيني (نقطة نظام):-

يوجد اعتراض قانوني مثبت، أنا أثبته لحضرتكم فقط أسمعوني.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أنا أدعو السادة النواب أن لا يخرجوا لأنه قد نلجأ إلى عملية تصويت إذا وجد إعتراض من حيث المبدأ.

- النائبة حمدية عباس محمد الحسيني (نقطة نظام):-

مشروع القانون يتضمن الطلب من مجلس النواب التصويت على دستور هذه المنظمة، هذه المنظمة لدينا تعامل مباشر معها وهي منظمة غير نزيهة وغير شفافة وبالتالي أنا أعترض على الاستمرار بالتصويت على دستورها ولدي مستند رسمي بأن هذه المنظمة عندما تعاملت مع المفوضية وهناك كتاب صادر من ديوان الرقابة المالية أخذت من أموال العراق لإجراء الانتخابات خارج العراق (٧٤) مليون دولار في حين أنا قمت بتنفيذها بنفس الفترة بمبلغ (١٨) مليون فهناك مبلغ (٥٥) مليون دولار لا يزال بذمتها من الأموال العراقية، وهذا الكتاب سند لدي، هذا أولاً.

ثانياً: لو لاحظت الدستور المطلوب الآن من مجلس النواب أن يصوت عليه كله التزامات مالية أنها تطلب من الدولة العراقية أن تقوم بتنفيذ هذه الإلتزامات، وفي حالة عدم تنفيذ هذه الالتزامات المالية سوف لن يكون أي حقوق للشعب العراقي، وبالتالي فإن هذه المنظمة أنا أثبت عدم نزاهتها وعدم شفافيتها وأطلب عدم الاستمرار بالتصويت على دستورها.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

من يثني على طلب السيدة النائبة.

جيد.. شكراً.

الآن أدعو السيدات والسادة أعضاء المجلس للتصويت من حيث المبدأ على مشروع القانون.

لجنة العلاقات الخارجية عندها وجهة نظر أو لجنة الهجرة والمهجرين، السيد رئيس اللجنة، من لديه رأي مخالف. النائب حسن توران والنائب حسن شويرد، السيد رئيس لجنة الهجرة والمهجرين نسمع رأيكم وبعد ذلك نشرع بعملية التصويت.

- النائب حسن توران بهاد الدين عبدالله:-

أنا أقول يجب عدم التسرع في إتخاذ أي قرار سلبي أو إيجابي حيال المصادقة على هذا الدستور، بالمحصلة النهائية هي منظمة دولية معترف بها، يجب التحقق من كل الأوراق الموجودة ضد هذه المنظمة ثم نذهب إلى التصويت من حيث المبدأ في قبول أو رفض التصويت في تشريع هذا القانون.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيد رئيس العلاقات الخارجية.

- النائب حسين خضير عباس شويرد:-

نحن مع السيدة النائبة من حيث المبدأ بطرحها، لكن نحن نعمل على أساس السياقات القانونية المعمول بها في مجلس النواب بالنسبة للتشريع القراءة الأولى والثانية، لم نجد أي معلومة بهذا الخصوص على هذه المنظمة عند لجنة العلاقات

الخارجية وعلينا أن نتأكد بشكل رسمي وتأتينا كتب رسمية من المختصين بهذا المجال حتى يتسنى لنا الوصول إلى رؤية واضحة بخصوص الموضوع.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيد رئيس لجنة المرحلين والمهجرين، تفضل.

- النائب رعد حميد كاظم الدهلكي:-

هذه المنظمة معترف بها وقد استضفناها في لجنة الهجرة والمهجرين وبوجود العلاقات لخارجية باجتماع مشترك وناقشنا جميع أوراقها وأعمالها واليوم نحن في أمس الحاجة لنازحي الداخل ومهجري الخارج، أنا أعتقد أنه اليوم من الضرورة الانتباه لهذه والسير بإدراج هذا القانون والعمل به على شكل تشريع.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

توجد ثلاثة آراء الرأي الأول يذهب إلى رفض التصويت أصلاً على مشروع قانون انضمام جمهورية العراق إلى دستور المنظمة الدولية للهجرة والرأي الثاني يذهب إلى المضي بإتجاه عملية التصويت على مشروع القانون والرأي الثالث يقول يجب التأكد مما تم طرحه بشأن الأوراق المقدمة والتي تعبر عن حالة سلبية بالنسبة للمنظمة، يطلع السادة والسيدات أعضاء المجلس واللجان والكتل السياسية ويقتنعون وبعد ذلك نرجع إلى عملية التصويت إلى حين التثبت ونمضي إذا رغبتم بالإتجاه الثالث ونحدد موعد في الإسبوع القادم للتصويت من حيث المبدأ يوم السبت أو الإثنين بعد ان توزع الأوراق إلى السيدات والسادة أعضاء المجلس واللجان لغرض الإطلاع على التفاصيل وهذا هو الرأي ومن يؤيد هذا يرفع الأيدي؟ هذا هو الرأي المعتمد.

*** الفقرة خامساً: القراءة الأولى لمشروع قانون وزارة الدفاع. (لجنة الأمن والدفاع)**

السيدات والسادة أعضاء المجلس نود الإشارة إلى ان جدول عمل يوم السبت والإثنين منشور على الموقع الالكتروني للإطلاع عليه.

- النائب حاكم عباس موسى الزاملي:-

يقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون وزارة الدفاع.

- النائب إسكندر جواد حسن وتوت:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون وزارة الدفاع.

- النائب حامد عبيد مطلك عمر:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون وزارة الدفاع.

- النائب هوشيار عبد الله فتاح:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون وزارة الدفاع.

- النائب شاخه وان عبد الله احمد عبد القادر:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون وزارة الدفاع.

- النائب علي جاسم محمد برغوث:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون وزارة الدفاع.

- النائب عبد العزيز حسن حسين حسن:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون وزارة الدفاع.

- النائب ماجد جبار عبد الحسين زورة:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون وزارة الدفاع.

- النائب حاكم عباس موسى الزاملي:-

يقرأ الأسباب الموجبة لمشروع قانون وزارة الدفاع.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

*** الفقرة سادساً: القراءة الأولى لمشروع قانون جامعة الدفاع للدراسات العسكرية. (لجنة الأمن والدفاع، اللجنة القانونية)**

- النائبة عالية نصيف جاسم العبيدي (نقطة نظام):-

نقطة النظام الأولى تتعلق بالمادة (٢٩) من النظام الداخلي التي تقول (أصل جلسات مجلس النواب علنية) واليوم نلاحظ الكثير من مداخلات مجلس النواب لا تنشر بشكل علني نطلب من رئيس مجلس النواب متابعة هذا الموضوع مع الدائرة الإعلامية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هل توجد حالة مثبتة؟

- النائبة عالية نصيف جاسم العبيدي (نقطة نظام):-

أكثر من حالة مداخلات لي لم تعرض وأتابعها على الوقائع العراقية وأتمنى من جنابك ان تتابع هذا الموضوع.

نقطة النظام الثانية المادة (٤٣) من النظام الداخلي، قدمت طلب إلى سيادتكم موقع من (٣٥) نائباً حول فتح لجنة تحقيقية بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية لداعش ولم يتخذ هذا القرار.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هذه ليست نقطة نظام بإمكانك ان تتابعي الأمر بالسياقات الطبيعية طلب مقدم وقطعاً لن يهمل إذا كان موقع من السادة النواب.

- النائب فرهاد قادر كريم (نقطة نظام):-

المادة (٩٥) الفقرة الثانية، كان من المفروض إشراك لجنة التعليم العالي والبحث العلمي مع لجنتي الأمن والدفاع والقانونية لإبداء رأيها ومن ثم عرضها للقراءة الأولى لأن مشروع القانون يختص بتأسيس جامعة.

- النائب حاكم عباس موسى الزاملي:-

يقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون جامعة الدفاع للدراسات العسكرية.

- النائب حامد عبيد مطلك عمر:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون جامعة الدفاع للدراسات العسكرية.

- النائب إسكندر جواد حسن وتوت:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون جامعة الدفاع للدراسات العسكرية.

- النائب عبد العزيز حسن حسين حسن:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون جامعة الدفاع للدراسات العسكرية.

- النائب هوشيار عبد الله فتاح:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون جامعة الدفاع للدراسات العسكرية.

- النائبة إبتسام هاشم عبد الحسين جابر:-

تكمل القراءة الأولى لمشروع قانون جامعة الدفاع للدراسات العسكرية.

- النائب ماجد جبار عبد الحسين زورة:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون جامعة الدفاع للدراسات العسكرية.

- النائب عبد العزيز حسن حسين حسن:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون جامعة الدفاع للدراسات العسكرية.

- النائب علي جاسم محمد برغوث:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون جامعة الدفاع للدراسات العسكرية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

*** الفقرة سابعاً: القراءة الثانية لمشروع قانون تصديق الرسالتين والمذكرتين المتبادلتين ومحضر المناقشات المتعلقة بالقرض الياباني إلى جمهورية العراق الموقع بتاريخ ٢٠١٤/٢/١٦. (لجنة العلاقات الخارجية، اللجنة المالية)**

- النائب عبد السلام عبد المحسن المالكي (نقطة نظام):-

حسب النظام الداخلي للمادة (٩٤) البند سابعاً بإعتبار ان هذا الأمر يخص البنى التحتية وهو يأتي في إطار صلب عمل لجنة الإقتصاد والإستثمار أتمنى ان يكون لهذه اللجنة دوراً في هذا الأمر لأنها معنية بهذا المشروع.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تضاف لجنة الإقتصاد والإستثمار إلى اللجان المعنية بهذا القانون.

- النائب عباس حسن موسى البياتي:-

يقرأ الثانية لمشروع قانون تصديق الرسالتين والمذكرتين المتبادلتين ومحضر المناقشات المتعلقة بالقرض الياباني الى جمهورية العراق الموقع بتاريخ ٢٠١٤/٢/١٦.

- النائبة إقبال عبد الحسين ابو جري الماذي:-

تكمل القراءة الثانية لمشروع قانون تصديق الرسالتين والمذكرتين المتبادلتين ومحضر المناقشات المتعلقة بالقرض الياباني الى جمهورية العراق الموقع بتاريخ ٢٠١٤/٢/١٦.

- النائب سرحان أحمد سرحان ملاك:-

يكمل القراءة الثانية لمشروع قانون تصديق الرسالتين والمذكرتين المتبادلتين ومحضر المناقشات المتعلقة بالقرض الياباني إلى جمهورية العراق الموقع بتاريخ ٢٠١٤/٢/١٦.

- النائب حسين خضير عباس حسين:-

يقرأ تقرير اللجنة حول مشروع قانون تصديق الرسالتين والمذكرتين المتبادلتين ومحضر المناقشات المتعلقة بالقرض الياباني إلى جمهورية العراق الموقع بتاريخ ٢٠١٤/٢/١٦.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

نحن لدينا نقاش سوف نبدأ به وإذا كنت تريد أن تثبت أسمك فلا بأس.

- النائب رياض عبد الحمزة عبد الرزاق الغريب:-

في المرحلة الحالية يمر العراق بمشكلة مالية كبيرة وهو بحاجة إلى تعزيز التنمية إلا أن المبالغ المرصودة في الموازنة الإستثمارية لا تتعدى تمويل المشاريع المستمرة، ولذا نحن بحاجة إلى هذا القرض الذي يمتاز بميزات عديدة ومهمة:-

أولاً: كونه قرض ميسّر بفائدة لاتذكر بمقدار (٠،٠٦٥%) سنوياً بإستثناء الأعمال المدنية التي هي (٠،٠٢%) سنوياً ومدة تسديد أكثر من حوالي (٣٠) عاماً بعد إمهال (١٠) سنوات.

ثانياً: يمتاز هذا القرض بتمويل مشروع مهم للإقتصاد العراقي وهو ميناء خور الزبير المهم في تصدير النفط وإستيراد البضائع وبالتالي يحقق إيرادات كبيرة تعم بالفائدة على جميع العراقيين.

ثالثاً: يمتاز بآلية لمكافحة ومنع الفساد عبر مراقبة شفافة بإستخدام ضوابط تنافسية دولية في الإحالات وشراء السلع والمعدات اللازمة لتنفيذ هذا المشروع، لذا أطالب السادة أعضاء مجلس النواب بالتصويت على هذا القرض.

- النائب عزيز كاظم علوان العكيلي:-

من القروض المهمة التي تريد دولة اليابان تقديمها للعراق هو القرض الياباني الموقع بتأريخ (٢٠١٤/٢/١٦) والذي قدره أكثر من (٣٩) مليار ين ياباني، نحن بحاجة ماسة إليه، هدف دولة اليابان هو مساعدة العراق في مجال التنمية والإستقرار الإقتصادي وقد سبقت لدولة اليابان أن قدمت قروض مشابهة لدعم عدد من المشاريع في مناطق مختلفة من العراق، علماً بأن هذا القرض يتعلق بتأهيل الموانئ الخاصة بخور الزبير في جنوب العراق وذلك لأهمية هذه الموانئ في تصدير النفط وإستيراد البضائع وبالتالي فأن الفائدة في هذا القرض سوف تعم على جميع العراقيين بلا إستثناء، مع شكرنا وتقديرنا لدولة اليابان حكومةً وشعباً في مساهمتها ودعمها للإقتصاد العراقي في الظروف الصعبة التي يمر بها العراق وشكرنا لكل دولة في العالم ساهمت في دعم العراق إقتصادياً وأمنياً، وأتقدم بالشكر والتقدير إلى جمهورية إيران الإسلامية خاصةً ودول التحالف عموماً مع الشكر والتقدير.

- النائبة حمدية عباس محمد الحسيني:-

الحقيقة هذا القرض مهم جداً لجمهورية العراق إذ أنه يعزز العلاقات الثنائية العراقية اليابانية في المجال الإقتصادي والصناعي ولا سيما من خلال مطالعتنا للرسالتين وجود فقرات تتضمن بأنه سوف تكون البضاعة المشتراة من الشركات العراقية كأنما هي بضاعة مصنوعة في اليابان إذا توفرت فيها شروط معينة وفي هذا تعزيز للصناعة العراقية خصوصاً في هذه المرحلة التي يمر فيها القطاع العام في العراق بمرحلة ومنعطفاً خطير وهذا سوف يساعد على تنمية الصناعة في العراق وأيضاً سوف يساهم هذا القرض في مكافحة الفساد لا سيما أنه تضمن بعض البنود التي تضمنت وجود عدد من التدقيقيين والإستشاريين العراقيين واليابانيين لمكافحة حالات الفساد في حالة وجود العقود خصوصاً في الفساد الإداري كالهدايا والعمولات التي تقدم أثناء العقود وبالتالي هذا سوف يمنع كل هذه الإجراءات الخاصة بالفساد.

نحن نؤيد هذا القرض لاسيما أن فترة هذا القرض سوف تكون لمدة (٣٠) سنة، سوف يتم بدأ التسديد بعد مهلة تعطى للعراق (١٠) سنوات وفي هذا سوف تكون مساعدة للعراق في هذه الفترة الحرجة والوضع المالي الصعب الذي يمر فيه.

- النائب عواد محسن محمد العوادي:-

الجانب الأول: هذه الإتفاقية جاءتنا إلى البرلمان بتأريخ (٢٠١٤/٢/١٦) ومسؤولية مجلس النواب المصادقة على الإتفاقيات والمعاهدات وهذه الإتفاقية فيها أموال وفيها مشاريع وفي حالة رضنا لهذه الإتفاقية والإتفاقية مضى عليها سنة تقريباً منذ مجيئها

إلى مجلس النواب وفي حالة رفضنا لها فأن هذا العمل يؤدي بالتالي إلى موضوع سلبي على الإتفاقيات، فأنا أقول وأؤكد على أنه الإتفاقيات يجب أن تأتي في وقتها وفي تاريخ محدد ضمن اللجان وضمن عمل مجلس النواب.

الجانب الثاني: الفوائد المترتبة على هذا القرض يجب أن نعلم كم هي هذه الفوائد؟

الجانب الثالث: أن هذا القانون قانون عراقي يجب أن يذكر المبلغ الموجود في المادة أولاً هو بالين الياباني يجب أن يذكر المبلغ بالدينار العراقي ونؤكد على أن أهمية هذه الإتفاقية ولكن يجب علينا أن نؤكد على ايضاً تأريخ عقد هذه الإتفاقية والمصادقة عليها في مجلس النواب حسب القوانين وحسب الدستور.

- النائب حيدر حسن جليل الشمري:-

إشارة إلى قرار مجلس الوزراء المرقم (١٣٠) لسنة ٢٠١٤ في جلسته (١١) بالموافقة على تصديق الرسالتين المتبادلتين ومحضر النقاشات المتعلقة بالقرض الياباني إلى جمهورية العراق الموقعة بتأريخ (٢٠١٤/٢/١٦).

الحقيقة نؤيد ما بينته اللجنة المختصة بتقريرها بأن القرض يهدف إلى مساعدة العراق في مجال التنمية والإستقرار الإقتصادي مع وجود سابقة إيجابية بين العراق واليابان في دعم مشاريع خدمية من أهمها كانت مشاريع صحية، كما نؤيد أن القرض المالي يتعلق بتأهيل خور الزبير في جنوب العراق الهام في تصدير النفط وإستيراد البضائع وفائدته لكل أبناء الشعب العراقي كما وأن المصادقة تعزز العلاقات بين البلدين.

الحقيقة لدي سؤالين:-

السؤال الأول: ما هو المبلغ الإجمالي للفوائد المترتبة على كامل مبلغ القرض؟

السؤال الثاني: ما هو رأي لجنة الأوقاف والشؤون الدينية في ما يتعلق بالفوائد المترتبة على هذا القرض.

نؤيد تشريع هذا القانون للأسباب المذكورة آنفاً ما لم يتعارض ذلك وأحكام المادة (٢) أولاً البند (أ) من الدستور (لا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام) في ما يتعلق بالفوائد المترتبة على مبلغ القرض وإن كانت قليلة بذمة العراق مستقبلاً.

- النائب فالح الخزعلي:-

هذا القرض من القروض المهمة التي ترفد الموازنة وتطور القطاع بما يتعلق بالنقل، القرض الأول كان (٢٧٦) مليون دولار والقرض الثاني الآن هو (٤٠٠) مليون دولار.

أهمية هذا القرض في تطوير الإيرادات إلى الحكومة العراقية، طبعاً القرض لمدة (٤٠) سنة (١٠) سنوات بدون فوائد، الفوائد تكاد لا تذكر وأهمية هذا القرض هو تطوير وتعميق القناة ودخول باخرات كبيرة وزيادة نسبة الإيرادات كان في عام ٢٠١١ (١٦٧) مليار دينار عراقي وفي ٢٠١٢ الإيرادات (٢٢٤) مليار دينار وفي ٢٠١٣ (٣٧٥) مليار دينار وفي ٢٠١٤ (٣٤٧) مليار دينار وذلك بسبب تخفيضات للجيش والتجار بسبب الظروف الإستثنائية التي يمر بها البلد.

أنا أدعو الإخوة السادة أعضاء مجلس النواب التصويت على هذا القانون لأهميته في تطوير القطاع والبلد يمر بظروف إستثنائية يحتاج إلى موارد إضافية وأيضاً أهميته لمحافظة البصرة هذه المحافظة التي تقدم على كل المستويات ولكن لم نقدم لها شيء.

- النائبة عالية نصيف جاسم العبيدي:-

من حيث المبدأ، نحن مع هذه الإتفاقية لكون العراق يمر فعلاً بوضع حرج من الناحية المالية، وكذلك لتعزيز العلاقات، ولكن أريد أن أؤكد على ثلاث فقرات:-

الفقرة الأولى: المتعلقة بالتأكيد من قبل مجلس النواب أو الأمانة العامة لمجلس الوزراء حول الشركات الرصينة التي من الممكن أن تقوم بتأهيل هذه الموانئ.

الفقرة الثانية: الفوائد غير مذكورة، نعم قالوا إنها ميسرة، ولكنها غير مذكورة، وأعتقد هذه تخالف المادة (٢٨) من الدستور بفقرتيها أولاً وثانياً.

الفقرة الثالثة: كذلك أكدنا لأكثر من مرة بتنفيذ المادة (٦١) من الدستور الفقرة (رابعاً) المتعلقة بتشريع قانون تنظيم المعاهدات، وجنابك أكدت أيضاً على اللجنة القانونية بضرورة التسريع بتشريع هذا القانون، ونحن يومياً نصادق على إتفاقيات وهذا القانون غير موجود، أرجو أن تنبه على تشريع هذا القانون.

- النائب محمود صالح عاتي الحسن:-

أنا أبتدئ من حيث إنتهت السيدة النائبة:-

أولاً: قانون عقد المعاهدات لدى لجنة العلاقات الخارجية، وأُرسل إلى اللجنة القانونية وقد أجابت ملاحظاتها وأرسلته منذ الإسبوع الماضي، فهو ليس متأخراً لدى اللجنة القانونية.

ثانياً: لعل الإخوة قد تناسوا، والخلاصة أن اللجنة أرسلته منذ مدة، طبعاً ليس لدينا طابعيون، فالكتب تتأخر حتى تصل، والرئيس يسمع، والأمر الآخر تناسى الإخوة، لدينا قانون (١١١) لسنة ١٩٧٩ الذي ينظم قانون عقد المعاهدات، والدستور في المادة (١٣٠) قال (يتم العمل بالقوانين النافذة لحين تشريع بديل)، فتشريع هذه الإتفاقيات أو التصديق عليها شيء قانوني لا يوجد أي إشكال فيه.

ثالثاً: بالتأكيد في القرض أن المقترض هو المستفيد، فالعراق هو المستفيد لا سيما أن هذا القرض نعم فيه نسب فائدة قليلة جداً قياساً ببقية القروض فطبعاً يعتبر ميسراً، ولكن القرض هو عقد، فهل يجوز عدم إشراك اللجنة القانونية بعقد القرض، والجميع يعلم أن القرض هو عقد رغم أن تنظيمه بتم بإتفاقية.

أطلب إشراك اللجنة القانونية لبيان ملاحظاتها في هذه الإتفاقية الخاصة بالقرض، وأطلب التصويت عليها.

- النائب سيروان عبد الله إسماعيل عزيز:-

ولو إننا نعاني من أزمة مالية، ولكن في نفس الوقت قد أعطانا الله ثروات طبيعية هائلة، لذلك أرى ليس من الضروري في بلد غني كالعراق أن نستعين بالقروض من أية دولة، لأنه بالنتيجة نحن كشعب وكدولة متضررون، ومهما كانت نسبة الربح ومدة تسديده، ولكن من الناحية الشرعية غير مقبول. من الممكن أن نكثف جهودنا لضبط الوضع المالي وواردات النفط، ومتابعة الأمور بشفافية ووضع حد لسوء الإستعمال وتبديد الثروات، فبدلاً من ذلك لا بد من المحاولة لتغيير إستراتيجية البلد من الإتكال على ثروات طبيعية فقط، وتحويل البلد إلى بلد صناعي وزراعي مثمر فهذا يكون أفضل، ولذلك أنا لست مع مبدأ القروض بتاتاً.

***- النائب عرفات كرم مصطفى برايم:-**

لدي نقطة حول القرض الياباني. نحن مع العلاقة المتينة مع اليابان طبعاً، لكن يرجى أن تكون هناك شفافية في ذكر هذا المبلغ بالدولار أو بالدينار العراقي، حتى يطلع الشعب العراقي على هذا المبلغ الذي ذُكر.

- النائب مهدي أحمد حافظ نزير:-

هذا القرض إن كان يسمى قرضاً، هو في الحقيقة لون من ألوان المعونة الدولية، وأنا أتفق مع التقرير الذي تفضلت به لجنة العلاقات الخارجية بشرح مزايا هذا الإتفاق مع اليابان، للتأريخ يجب أن يذُكر إن اليابان كانت من أبرز الدول المانحة إلى

العراق، في ٢٠٠٣ بعد الولايات المتحدة كانت اليابان لها المرتبة الثانية في هذا الأمر، لهذا أعتقد أن الحاجة الوطنية للإقتصاد العراقي ولبعض المشاريع المهمة تفرض أن نستفيد إلى أبعد الحدود من المعونة اليابانية، وهو بلد صديق ومستعد لتقديم أقصى ما يمكن من المساعدات، فهو يقدم معونة، وهذه المعونة نزيهة وليس لها علاقة بالفوائد، فلا تدخلونا بنقاش لا يدخل في صلب هذه القضية، ولذلك أنا أؤيد لجنة العلاقات الخارجية حول هذه المسألة.

- النائب محمد ناجي محمد العسكري:-

أنا أوضح مسألة بعد شكري للحكومة اليابانية على مثل هذه القروض، وهي سبق وأن قدمت قرضاً في ٢٠٠٨ وكان مليار دولار، وكان نافعاً، واليوم هذا القرض أيضاً مرة أخرى، وأشير إلى فقرة مهمة أوردها وذكرها الممثل الياباني بخصوص الفقرة التاسعة، وتنص على ممارسة الفساد، وقد أكدت الحكومة العراقية بأن هنالك ضمانات لعدم ممارسة الفساد بإحالة هذه المشاريع أو غيرها، لذلك أرجو أن تشكل لجنة من قبل مجلس النواب وتكون مراقبة لتنفيذ هذا القرض، وكذلك أن تُقدم تسهيلات إستثمارية للحكومة اليابانية على ما تبديه من مساعدات وقروض ومنح للعراق، وخاصة في مثل هذا الوضع الإقتصادي.

- النائبة أحلام سالم ثجيل الحسيني:-

بالتأكيد نحن مع القرض الياباني باعتبار الظروف والأوضاع الإقتصادية التي نعيشها، فمن الضروري الموافقة على هكذا قروض ميسرة، ولكن لا بد أن نأخذ بنظر الإعتبار وفق المادة (١٠٦) من الدستور أولاً (التحقق من عدالة توزيع المنح والمساعدات والقروض الدولية بموجب إستحقاق الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم).

***- السيد رئيس مجلس النواب:-**

صحيح توجد مسائل تتعلق بسياق عمل المجلس والنقاشات المتعلقة بالتشريعات الموجودة، ولذلك ما تفضلت به – بعد إذنك – يُحذف في الملاحظات المتعلقة بسير العمل، ويؤخذ بالإعتبار، وهو أمر مهم.

الآن نعطي فرصة إلى اللجنة، وبعد ذلك أترك لكم المجال.

- النائب حسن خضير عباس حسين:-

الشكر لمجلس النواب وأعضائه الذين طرحوا مجموعة من الآراء. اللجنة ستأخذ هذه الآراء بنظر الإعتبار، وإن شاء الله قبل التصويت في التقرير النهائي تكون متضمنة، وإن شاء الله يمر هذا القانون لتسهيل الظروف الصعبة التي يمر بها البلد، واللجنة عازمة إن شاء الله بالطريقة التي تخدم شعبنا وبلدنا.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

شكراً إلى اللجنة المختصة، وترفع الجلسة إلى يوم السبت الساعة الحادية عشرة.

رُفعت الجلسة الساعة (١:٢٠) ظهراً.

****

****

***